



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/107
15 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

رسالة مؤرخة في 20 أيار/مايو 1998 موجهة إلى رئيس لجنة حقوق
الإنسان من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

يشرفني أن أكتب إليكم بخصوص الرسالة التي وجهها إليكم سعادة السيد ج. دينستبير، ، المقرر الخاص
المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتاريخ 8
نيسان/أبريل 1998 (الوثيقة E/CN.4/1998/164).

ويسعدني أن ألاحظ، استناداً إلى السيد دينستبير، أن زيارته كانت حسنة التنظيم، على قصر فترة الإخطار
بها، وأنه كان راضياً عن الاستقبال الذي لقيه وكذلك لتعاون السلطات اليوغوسلافية.

ولما كانت هذه هي المناسبة الأولى التي اتاحت فيها للمقرر الخاص فرصة الاطلاع على حالة حقوق
الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإنني اعتبر الآراء والتقييمات والتعليقات التي وردت في رسالته أولية
وأطلع في الوقت نفسه إلى تحليل معمق يعرض صورة أكثر واقعية لحالة حقوق الإنسان في البلد، خاصة فيما يتعلق

بكوسوفو وميتوهيا. ويؤمل أن تكون هذه الرسالة، التي تحتوي ملاحظات وتعليقات ملموسة والتي تضم في (المرفق)* معلومات إضافية تتصل بتعليقات المقرر الخاص العامة، عاملاً أساسياً لتحقيق هذه الغاية مما يساهم في تعزيز دقة التقرير وفهمه.

تمثل الأعمال الإرهابية التي ارتكبت مؤخراً في كوسوفو وميتوهيا تهديداً مضاعفاً لأنها ينبغي أن تعتبر أعمالاً تمهد لانفصال جزء من أراضي صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا الحق في مكافحة الإرهاب في كوسوفو وميتوهيا وفي اللجوء إلى سائر الوسائل القانونية. ويشير التقرير إلى الهجمات الإرهابية على قوات وزارة الشؤون الداخلية الصربية وسكان كوسوفو وميتوهيا المدنيين بمن فيهم الألبان الموالون لجمهورية صربيا بلغة عادية وهزيلة دون ذكر أي تفاصيل عن هذه الاعتداءات أو عن الأسلوب الغادر المتبع في اقتوافها. ولا ترد في التقرير أي إدانة مباشرة وصريحة لهذه الأعمال الإرهابية أو لسائر الأنشطة التي يرتكبها الإرهابيون من المجموعة الإثنية الألبانية الذين يمارسون الإرهاب منذ مدة ويهددون السلم والأمن، وسيادة جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهذا أمر مثير للقلق.

والمدهش أن التقرير يمر مرور الكرام على الهجمات الإرهابية التي ارتكبت خلال السنتين الماضيتين والتي أسفرت عن 40 إصابة، إضافة إلى نحو 200 هجوم على أفراد الشرطة والمدنيين. وفي رأيي أنه ينبغي الاهتمام بهذه القضايا اهتماماً أكبر لما تمثله من تهديد كبير لاستقرار المنطقة ولسلامة سكان كوسوفو وميتوهيا.

ومما يثير الدهشة أيضاً أن الهجمات الإرهابية على المدنيين وعلى أفراد المجموعة الإثنية الألبانية الموالين للسلطة، ومنها خطف ستة من الألبان الموالين لجمهورية صربيا في جوار بلدة بريزين وقتلهم، لم تحظ بأكثر من التغطية والشرح ولم تقدم عنها أي تفاصيل ذات صلة. وكان الحادث، الذي يشير إليه التقرير، قد وقع خلال زيارة المقرر الخاص لكوسوفو وميتوهيا.

وفي مقابل هذا الموجز الهزيل والعام للهجمات الإرهابية، فإن التقرير يقدم تغطية تفصيلية أكبر بكثير لأنشطة وزارة الشؤون الداخلية الصربية في حربها ضد الإرهابيين، تغطية تشمل، على وجه الخصوص، أحداث 28 شباط/فبراير و5 آذار/مارس 1998. وفي أعقاب الحالات تؤخذ الافادات الاعتبارية لشهود أو شهود عيان مزعومين كقرائن تتضمن الإشارة إلى تجاوز الوزارة لصلاحياتها وإفراطها في استخدام العنف.

وإن المرء ليعجز عن التوصل إلى تفسير للتساؤل الذي يطرحه التقرير بشأن الأسباب الداعية إلى العمليات التي تقوم بها الوزارة لأن الهجوم الإرهابي ومقتل 4 شرطين وإصابة اثنين آخرين في ذلك اليوم يردان في الفقرة ذاتها. ومن المعروف عالمياً أن الاعتداء على الشرطة من أشنع الجرائم ويعاقب عليه بأشد التدابير في كل بلد متحضر. أما لماذا لا يطبق هذا المنطق ذاته هنا فيبقى سراً من الأسرار. وإنه لمن الغريب جداً أن تثار التساؤلات حول الجهود التي تبذلها وزارة الشؤون الداخلية للمحافظة على النظام العام والسلم في كوسوفو وميتوهيا ولمقاومة

* يعمم المرفق كما ورد وباللغة التي قدم بها فقط.

الأنشطة الإرهابية خاصة وقد تبين أن الإرهابيين استخدموا الأسلحة الثقيلة ومدافع الهاون والأسلحة الأوتوماتيكية والقنابل اليدوية وغيرها في كل هذه الصدامات. والسؤال المطروح هنا هو كيف يمكن مقاومة الإرهابيين مقاومة مجدية دون القيام بعمليات بحث لتحديد مواقع المراكز الإرهابية بهدف اجهاض أنشطتها واكتشاف مخابئ أسلحتها بكل ما فيها من أسلحة أعدت مسبقاً لشن الهجمات، وهو ما تفعله الشرطة في سائر البلدان عندما تتصدى للإرهاب.

اسمحوا لي في ضوء التوصيات والاستنتاجات التي خلص إليها التقرير أن أشدد على أن سعادة السيد ميركو ماريا نوفيتش رئيس وزراء جمهورية صربيا وجه رسالة إلى سعادة السيد كورينليو سوماروغا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يطلب فيها تشكيل فريق دولي مخصص من خبراء الطب الشرعي لتقصي الحقائق في كوسوفو وميتوهيا لتعمل مع الخبراء اليوغوسلاف. ولما كان السيد سوماروغا قد بين في رده المؤرخ 19 آذار/مارس 1998 أن طلبنا لا يدخل ضمن ولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن حكومتا جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجهت دعوات إلى عدد من البلدان تطلبان فيها من كل من هذه البلدان تسمية خبير إلى ثلاثة خبراء في الطب الشرعي لإنشاء الفريق المخصص في أقرب وقت ممكن. وقد ردت هذه البلدان بالإيجاب من حيث المبدأ إلا أنها لم ترسل باقتراحاتها وأسماء خبراءها بعد. وسيكون بوسع الفريق المخصص أن يبدأ عمله فور تشكيله لأن وثائق المحاكم والوثائق الطبية متاحة فعلاً والظروف متوافرة من أجل إنجاح مداولاته. وسنبذل بالنتائج التي سيتوصل إليها هذا الفريق فور انتهاء عمله.

تتقيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسائر المعايير الدولية وحقوق الإنسان المكرسة بشأن الأشخاص المحتجزين ويتبين من التقارير المقدمة من الأجهزة المختصة أنه لم تستخدم أي وسائل غير مشروعة مع المحتجزين وأنه لم يبلغ عن أي حالة تعذيب. ومع ذلك فإن التحقيق المشار إليه أعلاه الذي أمرت وزارة الداخلية بإجرائه سيقوم بدراسة كل حالة على حدة خشية أن يكون قد حصل انتهاك للقوانين والسلم والأمن.

وتنص القوانين اليوغوسلافية على حقوق المحتجزين امتثالاً لأسمى المعايير الدولية. ومن هذه الحقوق الاتصال المنتظم بأفراد الأسرة وبالمحامين. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية التي توفر للمحتجزين، فإن كل محتجز يخضع في البداية لفحص طبي وإذا دعت الحاجة يحال إلى مؤسسة صحية مدنية أو إلى مستشفى اختصاصي تابع لأحد السجون.

وأود أن أشير إلى أنه من الضار وغير المجدي حث زعماء المجموعة الاثنية الألبانية في كوسوفو وميتوهيا على تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية كما ورد في التوصيات 1-5، خاصة وأن هدفهم المعلن هو الانفصال. وتتوقع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا من المجتمع الدولي وتطالبانه أن يدين صراحة الأعمال الإرهابية في كوسوفو وميتوهيا وكذلك أي محاولة للانفصال أو تهديد لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولا بد، فضلاً عن ذلك، أن تتخذ تدابير ملموسة من أجل وقف تدفق الأموال الموجهة للأعمال الإرهابية في كوسوفو وميتوهيا، تلك الأموال المستمدة من الأنشطة الإجرامية لمافيات المخدرات الألبانية أو من مهربي السلاح الذين لديهم مراكز في أوروبا الغربية والذين تلقى أنشطتهم تسامحاً من بعض البلدان. وإنه لمن غير المقبول، في هذا الصدد، أن لا يذكر

المقرر الخاص دعوة الأقلية الألبانية إلى الانفصال ناهيك عن إدانتها رغم اطلاعه عليها بعد اجتماعه إلى زعمائهم في بريشتينا.

وفي رأيي أن التوصية الخاصة بتيسير إمكانات الوصول للمنظمات الإنسانية هي توصية لا ضرورة لها لأن أنشطة هذه المنظمات في كوسوفو وميتوهيا لم تنقطع أبداً إلا بمبادرة من هذه المنظمات ذاتها أو في مناسبات نادرة (التهديدات من مجهولين) ولفترات زمنية قصيرة. وتوفر حكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا فرص وصول حرة إلى كوسوفو وميتوهيا لسائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي عبرت عن اهتمامها بذلك. ويعمل في المنطقة على أساس دائم ممثلون عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من المنظمات غير الحكومية. ويؤكد ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدم وجود عوائق تحول دون ممارسة هذه المنظمة الإنسانية لأنشطتها في كوسوفو وميتوهيا وأن المنظمة تتمتع بإمكانات الوصول إلى جميع الأفراد وسائر المناطق التي تهمها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وترد في الفقرات الثلاث الأخيرة من الرسالة ملاحظات سياسية للمقرر الخاص أود أن أعلق عليها أيضاً.

إن الادعاء بأن "الأزمة في كوسوفو وميتوهيا" قائمة على مسائل سياسية غير محلولة هو ادعاء غامض. فصلب المشكلة هو، أولاً وقبل كل شيء، الحاح فئة من زعماء المجموعة الإثنية الألبانية المتطرفين على الانفصال، وهي فكرة تكمن خلف رفضهم الحوار بشأن أي قضية أخرى بما فيها قضية حقوق الإنسان والأقليات. ولا يمكن القبول بالاحاح المقرر الخاص على ضرورة دخول "كلا الطرفين" في حوار فوري دون أي إشارة من جانبه إلى أن وفوداً رفيعة المستوى من جمهورية صربيا وكذلك ممثلين عن رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذهبوا إلى بريشتينا لعقد محادثات مع ممثلي المجموعة الإثنية الألبانية الذين تخلفوا عن الحضور رغم أن ممثلي الأقليات والمجموعات الإثنية الأخرى هناك أقرّوا باستلام الدعوة.

أما القول بأن "التقدم نحو حل الأزمة كان ضئيلاً للغاية"، فينبغي أن يترافق مع رأي واضح بشأن الجهة التي يقع عليها اللوم لهذه الحالة، خاصة وأن الاتفاق بشأن تطبيع التعليم في كوسوفو وميتوهيا وقع وعملياً نفذ كلياً تقريباً بفضل جهود الجانب الصربي ورضاه بشكل رئيسي؛ وأن قوات الشرطة الخاصة سحبت من كوسوفو وميتوهيا، وأن التوتر يزداد تصاعداً بسبب قيام الإرهابيين من المجموعة الإثنية الألبانية باستهداف المدنيين على نحو متزايد ومتعصب.

إن حكومة جمهورية صربيا مستعدة لحل كل المشكلات في كوسوفو وميتوهيا وقادرة على ذلك من خلال الحوار المباشر وغير المشروط مع ممثلي الأحزاب السياسية للمجموعة الإثنية الألبانية وكذلك مع الأقليات أو المجموعات الإثنية الأخرى الموجودة هناك، المسلمة والعجورية والتركية والكرواتية وغيرها.

في 7 نيسان/أبريل ذهب السيد ميلان ميلوتينوفيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى بريشتينا وهو مستعد للمشاركة في الحوار الأولي إلا أن ممثلي الأحزاب السياسية للمجموعة الإثنية الألبانية تخلفوا عن الحضور، وذهبوا، بدلاً من ذلك، إلى تيرانا لعقد اتفاق هناك.

إن سائر الاقتراحات والمبادرات التي تقدمت بها حكومة صربيا تستند إلى المعايير الأوروبية والدولية، وخاصة إلى اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا بشأن حقوق الأقليات القومية، والميثاق الأوروبي بشأن الحكم الذاتي المحلي. وعلى هذه الأسس تماماً يناشد رئيس جمهورية صربيا وحكومتها ممثلي الأحزاب السياسية للمجموعة الإثنية الألبانية الجلوس وبدء الحوار.

واسمحوا لي أن أكرر أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اقترحت على مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إبرام اتفاق بشأن مركز مكتبه في بلغراد لرفعه إلى أعلى مستوى ممكن وفقاً لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية والاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أختتم رسالتي بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتطلع إلى العمل مع المقرر الخاص بما يطور هذا التعاون ويعزز عملاً باهتمامنا المشترك بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ملتزمين في الوقت نفسه المبادئ الدولية المقبولة عالمياً.

وأعتبر في هذا الصدد أنه سيكون مناسباً أن يوثق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بلغراد تعاونه مع ممثلي الأجهزة الرسمية للبلد. فالاعتماد على الادعاءات غير الموثقة وإلقاء اللوم على السلطات المحلية يفضيان إلى تقديم صورة مشوهة عن الأحداث الماضية في كوسوفو وميتوهيا. ومن هناك كون بعض التوصيات والاستنتاجات التي قدمها المقرر الخاص لا تمثل صورة مقبولة عن الوضع ولا تساهم في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وأرجو منكم، سعادة الرئيس، أن تفضلوا بإحالة هذه الرسالة ومرفقها إلى السيد دينستبير وأن تعملوا على توزيعها على جميع أعضاء لجنة حقوق الإنسان ونشرها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجنة في إطار البند 9 من جدول الأعمال.

(توقيع) ميروسلاف ميلوسيفيتش

القائم بالأعمال المؤقت